

١٠٠

فائدة مُنتقاة من كتاب

" لقاءات وفتاوى الأقليات المسلمة "

لفضيلة الشيخ محمد بن عثيمين

- رحمه الله -



١ - الإقامة في بلاد الكفار دون ضرورة شرعية خطيرة جداً ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝ ﴾ .

٢ - السفر إلى بلاد الكفار لا يجوز إلا بثلاثة شروط :

أ - أن يكون لدى الإنسان علم يدفع به الشبهات .

ب - أن يكون لديه دين يمنعه من الشهوات .

ج - أن يكون محتاجاً للسفر هناك ، كأن يكون لدراسة علم لا يوجد في بلده ، أو لعلاج مرض ، أو لتجارة أو صناعة .

٣ - الإقامة في بلد الكفار جائزة عند الضرورة بشرط إمكان إقامة الدين ، فقد كان الرسول ﷺ مقيماً بمكة وكانت دار كُفر ، فإن لم يستطع إقامة الدين وجبت عليه الهجرة .

٤ - الأمة الإسلامية هي أمة الاجتماع والائتلاف ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ ﴾ وقال : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ۚ ﴾ وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ ﴾ وقال رسول الله ﷺ : " الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ " وقال : " مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى " .

٥ - لَمَّا كانت الأمة متمسكة بدينها كان لها العز والكرامة ، فَلَمَّا تفرقت وبَدَلتْ صارت إلى ما هي عليه الآن . ومع ذلك فلا ينبغي أن نياس فقد قال رسول الله ﷺ : " لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ " .

٦ - لا بد أن يكون المرجع لكل مسلم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، وعليه أن يُحَقِّقَ شَرْطِي الْقَبُولِ : الإخلاص والمتابعة .

٧ - حصول الخلاف أمر طبيعي ، واختلاف الآراء لا ينبغي أن يكون سبباً لاختلاف القلوب ، وإذا حصل الخلاف فلا ينبغي إعلانه .

٨ - عند اختلاف العلماء فإن كان السائل لم يصل إلى مرتبة الاجتهاد فعليه أن يختار من العلماء من هو أقرب للصواب ، والأقرب للصواب هو : من عُرف بغزارة علمه ، وأمانته ، وتمسكه بدينه . فإذا تساوى العلماء فقليل يأخذ بالقول الأشد ، وقيل بالأخف ؛ لأن الدين يُسر ، والأصل براءة الذمة .

٩ - على المسلم أن يُخالق الناس بِخُلُقٍ حَسَنٍ ، وأن يَسْتَشِيرَ كَوْنَهُ عَلَى ثَغَرٍ .

١٠ - قال الله تعالى : ﴿ اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِ لَهُم بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ، والحكمة تكون بأمورٍ ، منها :

أ - أن يكون لدى الداعي عِلْمٌ بما يدعو إليه ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ ، وليس معنى هذا أن لا يدعو ما دام يتعلم ، بل يدعو ويتعلم ، قال رسول الله ﷺ : " بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً " .

ب - العمل بالعلم ، فالناس يتأثرون بالأفعال أكثر من الأقوال .

ج - تنزيل الأمور منازلها ، فقد جاء تحريم الخمر على مراحل ، ومثله فُرْصُ الصوم ، وقد أوصى النبي ﷺ معاذاً أن يبدأ دعوته لأهل الكتاب بالشهادتين ، ثم الصلاة ، ثم الزكاة . وتحقيقاً لهذا الأمر جاء النهي عن سب آلهة المشركين .

د - توحيد الصف ، والاحتكام إلى الكتاب والسنة الصحيحة على فهم السلف الصالح ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ .

١١ - العاقل هو الذي يرى أن من نعم الله عليه وجود شخص يَدُلُّهُ عَلَى الصواب .

١٢ - لا يَظُنُّ ظَانٌّ أن تحويل الإنسان عن عقيدته - وإن كانت باطلةً - أمرٌ سهل ، لكن إذا علم الله صِدْقَ نَبِيِّ الدَّاعِي يَسَّرَ الهدى عَلَى يَدَيْهِ .

١٣ - عَلَى الأَقْلِيَّاتِ المسلمة أن يَحْرَصُوا عَلَى تخصيص جلسة - ولو شهرية - يَتَدَارَسُونَ فِيهَا ما يحتاجه المسلمون في بلاد الكفر ، ويتعاونون عَلَى البر والتقوى فيما بينهم .

١٤ - لا بد أن يكون للمسلمين مَرَجِعٌ ؛ لأنَّ الناس لا يصلحون إلا بذلك ، والتنازع أمرٌ لا بد منه ، ولهذا أمر النبي ﷺ مَنْ كانوا ثلاثة أن يُؤْمَرُوا عَلَيْهِمْ أَحَدُهُمْ .

١٥ - الأولى للإمارة من اجتمعت فيه القوة والأمانة ، والأمانة تستلزم العلم ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ ﴾ .

ولو لم نجد شخصاً توفرت فيه هذه الصفات فإننا نجعل له نائباً فيه الصفات التي تعذر وجودها في الأمير .

١٦ - يستفاد من تعيين الأمير :

أ - فُضُّ النزاع .

ب - عدم الفوضوية والاجتهاد الذي في غير محله ، وعدم الانفراد برأي .

ج - تزويج المرأة المسلمة التي ليس لها ولي مسلم .

١٧ - لا يجب على المسلمين في بلد كافر أن ينشؤوا جهازاً لجمع الزكاة ، لكنه يتأكد عليهم إذا كان فيهم فقراء ، قال رسول الله ﷺ : " ... فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ... " .

ولو كان للمسلمين أمير أو رئيس ورأى إنشاء ذلك فله حق الطاعة .

١٨ - يجب على المسلمين أن ينصبوا قاضياً يحكم بشرع الله .

١٩ - إذا حَكَّم المسلمون داعية أو إماماً فإنَّ حُكْمَهُ يكون مُلْزِماً ما دام أنه لم يحكم بخلاف الشرع .^١

٢٠ - إذا لم توجد محاكم شرعية ، واحتيج لحفظ الحقوق ، فلا بأس بالتحاكم إلى المحاكم الوضعية ، على أن يكون التحاكم لا على أن حُكْم المحكمة الوضعية شرع ، بل تكون المحكمة بمنزلة الشرطة التي تأخذ الحق لصاحبه .

وعليه فلو حَكَّمَت المحكمة الوضعية بِبَاطِلٍ لَمْ يَجْزَ أَخْذُهُ .

٢١ - إذا أسلمت المرأة ، ولم يكن أبوها مسلماً ، وأرادت الزواج من مسلم ، فإنه ليس لأبيها حق الولاية عليها

قال الله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ ، والواجب أن يتولى تزويجها الأقرب فالأقرب من

^{١١} إلا الحدود ، فإنه لا ينبغي لأحد أن يقيمها إلا الحاكم المسلم أو من يأذن له ، فإن لم يوجد حاكم يحكم بالشرع فلا يجوز لعامة الناس أن يقيموا الحدود

، ومن فعل ذلك أثم ؛ لأنَّ الحدَّ يحتاج في إثباته وإقامته إلى اجتهادٍ وعلمٍ شرعي حتى يُعلم متى يثبت ومتى يتنفي وما هي شروطه ... إلخ .

أقربائها المسلمين ، فإن كانوا كلهم كفاراً زَوَّجَهَا الحاكم الشرعي أو القاضي أو مَنْ يُوَكِّلَانِهِ ، فإن لم يكن حاكم أو قاضٍ شرعي اختارت المرأة مَنْ تثق به لِيُزَوِّجَهَا .

٢٢ - إذا أَسَلَمَتِ الزوجة وزوجها باقٍ على الكفر فإنه يفرق بينهما ، ثم إنْ أَسَلَمَ الزوج قبل انتهاء العِدَّةِ فهي زوجته ، فإن انتهت العِدَّةُ فلها حَقُّ الاختيار : إن شاء تزوجت غيره ، وإن شاءت بَقِيَتْ حتى يُسَلِمَ . وقد رَدَّ النبي ﷺ ابنته زينب إلى زوجها أبي العاص بن الربيع بعد أن أسلم ، وذلك بعد ستِّ سنين من فراقها له .

٢٣ - لا يجوز للأب المسلم إلحاق ولده بمدارس مختلطة ، قال الله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ ﴾ وقال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْكَ مَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ .

٢٤ - إذا كانت المرأة بلا عائل ، ولم تجد عملاً إلا في مكان مختلط يلزمها أن تخلع الحجاب ، وهي تلبسه خارج العمل ، فلا بأس بعملها ، بشرط أن تبتعد قدر الإمكان عن المخالطة ، وأن تستتر بقدر الإمكان .
فإن وجدت عملاً آخر ولو براتبٍ أقلَّ وَجِبَ عليها الانتقال .

٢٥ - العمل في مَجْزَرَةٍ يأتي إليها المسلمون وغيرهم لا بأس به ، بشرط أن لا يُذْبَحَ فيها ما يحرم (كالخنزير والكلاب) .

٢٦ - لا يجوز اقتناء الكلب إلا أن يكون كلب صيدٍ أو ماشيةٍ أو حَرِث ، قال رسول الله ﷺ : " مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا ، لَيْسَ بِكَلْبٍ صَيْدٍ ، وَلَا مَاشِيَةٍ ، وَلَا أَرْضٍ ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ كُلِّ يَوْمٍ " .
ويجوز اقتناؤه لما شابه هذه الحاجات ؛ لأن الشريعة لا تُفَرِّق بين متماثلين ، وذلك مثل : حراسة بيتٍ بعيدٍ عن البلد ، فإنه لا بأس به .

٢٧ - دخول مطعمٍ تُدار فيه الخمور لا يجوز ، قال الله تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُتَفِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿ .
فإن اضطر إليه اشترى منه وخرج .

٢٨ - لا بأس بالتسمية على الذبيحة بغير اللغة العربية من الذي لا يُحْسِنُهَا .

٢٩ - إِذَا ذُبِحَتِ الذَّبِيحَةُ بِالصَّعَقِ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتُهُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۖ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۚ ﴾ ، إِلَّا إِذَا أَنَهَرَ الدَّمُ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ فَإِنَّهَا تَكُونُ حِينَئِذٍ حَلَالًا .

٣٠ - لَا يَلْزَمُ أَنْ يَسْأَلَ الْمُسْلِمُ عَنِ الزَّيْتِ الَّذِي قُلِيَ فِيهِ الطَّعَامُ : أَهُوَ سَمْنٌ خَنْزِيرِيٌّ أَمْ لَا ؟ ، إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ سَمْنٌ خَنْزِيرِيٌّ .

٣١ - يَجُوزُ اسْتِخْدَامُ الْكَرِيمَاتِ الَّتِي فِيهَا دَهْنُ خَنْزِيرٍ إِذَا كَانَتْ نَافِعَةً ، بِشَرَطِ تَنْظِيفِ الْمَحَلِّ عِنْدَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ هُوَ أَكْلُ الْخَنْزِيرِ ، أَمَا الْإِنْتِفَاعُ بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ فَلَا بَأْسَ بِهِ .

٣٢ - إِذَا عَمِلَ الْمُسْلِمُ فِي مَحَلٍّ لَا يَسْمَحُ لَهُ بِأَدَاءِ الصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتِهَا ، وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلَيْسَ لَدَيْهِ مَا يَسُدُّ قُوَّتَهُ ، فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

٣٣ - كُلَّمَا شَقَّ إِفْرَادُ صَلَاةٍ بِوَقْتِهَا جَازَ الْجَمْعُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : " جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، بِالْمَدِينَةِ ، فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ . قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : لِمَ فَعَلَ ذَٰلِكَ ؟ قَالَ : كَيْ لَا يُخْرِجَ أُمَّتُهُ " . وَالْجَمْعُ لِإِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ جَائِزٌ ، كَمَا جَمَعَ النَّاسُ لِأَجْلِ الْمَطَرِ ، وَإِلَّا لِأَمْكَانٍ أَنْ يَتَفَرَّقُوا وَيُصَلُّوا الصَّلَاةَ الثَّانِيَةَ فِي وَقْتِهَا .

٣٤ - لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَالْعَصْرِ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ صَلَاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ عَنِ الظُّهْرِ ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْجَمْعُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

٣٥ - لَا حَرَجَ فِي رَدِّ السَّلَامِ عَلَى الْكَافَرِ إِذَا كَانَ سَلَامُهُمْ صَرِيحًا وَاضِحًا ، بَلْ إِنَّ هَٰذَا هُوَ مُقْتَضَى الْعَدْلِ ، وَالْإِسْلَامِ دِينَ الْعَدْلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ۗ ﴾ ، فَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ : وَإِذَا حَيَّاكُمْ الْمُؤْمِنُونَ .

لَكِنَّ الْكَافَرَ لَا يُبْدَأُ بِالسَّلَامِ .

٣٦ - إِجَابَةُ دَعْوَةِ الْكَافَرِ غَيْرِ الْحَرَبِيِّ جَائِزَةٌ إِذَا رُجِّيَ مِنْهَا مَصْلَحَةٌ ، وَقَدْ أَجَابَ النَّبِيُّ ﷺ دَعْوَةَ الْيَهُودِيِّ .

أَمَّا تَهْنِئَتُهُ بِشَعَائِرِهِ الدِّينِيَّةِ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ .

٣٧ - حُضُورُ الْأَعْيَادِ غَيْرِ الدِّينِيَّةِ لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ وُجِدَتِ الْمَصْلَحَةُ (كَتَأْلِيفِ الْقُلُوبِ لِلْإِسْلَامِ) .

٣٨ - تهنة الكافر بسلامة وصوله لا تجوز ، قال رسول الله ﷺ : " لا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضِيقِهِ " .

وأما ذهاب النبي ﷺ إلى اليهودي لعيادته فلأنه كان غلاماً عنده ، وقد ذهب إليه ليعرض عليه الإسلام ، فأسلم .

٣٩ - يجوز قبول هدايا الكفار في مناسباتهم ، فقد قبل النبي ﷺ هدية اليهودية ، فإن كانت المناسبات دينية لم يجز قبول الهدايا .

٤٠ - الجار الكافر له حق الجوار ، ومن حقه : بذل الهدية له ، وخاصة إذا رجي إسلامه .

٤١ - الجيران أربعة : جارٌ مسلمٌ قريب (فله ثلاثة حقوق : حق الإسلام وحق الجوار وحق القرابة) ، و جارٌ مسلمٌ غير قريب (فله حقان : حق الإسلام وحق الجوار) ، و جارٌ كافرٌ قريب (فله حقان : حق الجوار وحق القرابة) ، و جارٌ كافرٌ غير قريب (فله حق الجوار) .

٤٢ - يجوز أن يعطى الكافر من الأضحية إذا كان مسالماً .

٤٣ - التبرع بالدم للكافر غير الحربي لا بأس به ، قال الله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَكَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ .

٤٤ - إذا كان من عادة الجيران أن يقضي بعضهم حاجات بعض - كحاجة سوق مثلاً - فلا بأس بذلك ، وإن لم تجر به العادة فيُنظر في وجود المصلحة من عدمها حينئذ .

٤٥ - الصلاة مع الجماعة غير واجبة إذا كان لا يصل إلى المسجد إلا بمركوب ، إلا صلاة الجمعة فهي واجبة ولو بمركوب .

٤٦ - إذا كان الحصول على جنسية بلد كافر يترتب عليه أن يوالي من يواليه أهل البلد ، ويعادي من يعادونه ، فلا يجوز الحصول عليها ، أما إن لم يترتب عليها ذلك فلا حرج .

٤٧ - لو تزوج لغرض الحصول على الجنسية فلا حرج بشرط أن لا يترتب على ذلك أن يوالي من يواليه أهل البلد ويعادي من يعادونه .

٤٨ - الزواج الذي يكون على الورق - فقط - لغرض الحصول على الجنسية لا يجوز ؛ لأن مقتضى عقد النكاح ثبوت جميع أحكام النكاح .

٤٩ - الزواج بنية الطلاق محرم ، ليس لأنه نكاح متعة ، بل لأنه خداع ومكر للمرأة وأهلها .

٥٠ - إذا تزوج المسلم امرأة ، ثم طلقها ، وكان النظام ينص على أن للمطلقة نصف ما يملك الرجل ، فعلى الرجل أن يُوَفِّي بِمُقْتَضَى النظام طالما أنه دخله ملتزمًا به ، ولا يجوز له التحايل ، قال الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ، وقال : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ .

٥١ - إذا تزوج المسلم كتابية ولم يستطع عقد النكاح إلا في كنيسة فلا بأس ، فإن استطاع في غيرها فهو أولى .

٥٢ - إذا أسلم رجل وهو متزوج ، فلا يجب عليه تجديد عقده ؛ لأن النبي ﷺ أقر الصحابة على نكاحهم بعد إسلامهم .

٥٣ - للمرأة أن تكشف لوالد زوجها ولو كان كافراً ؛ لأنه من المحارم ، إلا إن خيف منه .

٥٤ - إذا كان لدى الكافر طفلة تبنّاها ، ولمّا كَبُرَتْ أسلم ، فإنه يجب عليه ردّها إلى أهلها ، أما إن أسلمت وكان أهلها كفاراً ، وخَشِيتُ أن يُجْبِرَوها على الكفر ، فلا يجوز ردّها إليهم ، وعلى الرجل الاتصال بالمحكمة الشرعية لحل هذه المشكلة .

٥٥ - إذا جامع الرجل امرأة حال كفره ، وجاء منها بولد ، ثم أسلم :

أ - فإن كان يعتقد أنّ جماعه إياها ناتجٌ عن نكاح صحيح ، فليس هذا بزنى ، والولد ولدهما ، وعليه نفقة الولد .

ب - وإن كان يعتقد أنّه زنى بها ، فإن كان قد استلحق الولد قبل أن يُسَلِمَ ، ولم يَنَازِعْه أحد فيه ، فهو ولده أيضاً ، وعليه نفقته .

ج - وإن كان يعتقد أنّه زنى بها ، واستلحق الولد قبل أن يُسَلِمَ ، ونَازِعْه فيه غيره ، فلا يُنسَب الولد إليه بل لصاحب الفراش الشرعي ، قال رسول الله ﷺ : " الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ " .

د - وإن كان يعتقد أنّه زنى بها ، ولم يَسْتَلْحَقْ الولد ، ولا يريده ، فإنَّ نفقة الولد فرض كفاية على المسلمين .

- ٥٦ - إذا تزوج المسلم كتابية ، ثم حملت ، ثم ماتت وجنينها في بطنها ، فلا بأس بدفنها مع المسلمين ، ولكن يكون وجهها خلاف القبلة ؛ لأن الجنين يكون ظهره إلى بطن أمه ، ووجهه إلى ظهر أمه .
- ٥٧ - لا يرث المسلمون أباهم الكافر ، قال رسول الله ﷺ : " لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم " .
- ٥٨ - ترشيح كافر في الانتخابات عُرف أن سيكون أنفع للمسلمين من غيره لا بأس به ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾ ، فقد أخبر أن المسلمين سيفرحون بانتصار الروم ، مع أن الروم كفار ، وذلك لأن الروم أهون على المسلمين من الفرس .
- ٥٩ - الدخول في الانتخابات يُرجع فيه إلى المصلحة ؛ لأن الشرع جاء لتحصيل المصالح ودرء المفاسد .
- ٦٠ - يجب منع مثير الفتنة من دخول المسجد ، إلا إذا كان يُتَوَقَّعُ مِنْ مَنَعِهِ حدوث ضرر أكبر - كاستعداد السُّلطة مثلاً - .
- ٦١ - شخص ينتسب إلى الإسلام ، بلغ الثلاثين من عمره وهو لا يصلي ، ثم تاب واستقام ، هذا الرجل لا يلزمه قضاء ما تركه من صلوات ؛ لأنه لو قضى فلن يُقبل قضاؤه ؛ لِتَعَمُّدِهِ تأخير الصلاة بلا عذر ، قال رسول الله ﷺ : " مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ " .
- ٦٢ - إذا كان المقصود من الذكر الجماعي التعليم فلا بأس به ، بشرط أن لا يكون ذلك بعد الصلوات ؛ لأن الذكر بعد الصلاة عبادة ، وهو بهذه الصورة بدعة .
- ٦٣ - الصلاة على الغائب بدعة ، إلا إذا لم يُصَلَّ عليه ، والنبى ﷺ لم يُصَلَّ إلا على النجاشي ؛ لأنه لم يُصَلَّ عليه ، حتى وإن كان الميت إماماً أو عالماً ، ولو كان ذلك مشروعاً لَصَلَّى الصحابةُ الذين لم يشهدوا الصلاة على أبي بكر وعمر - مثلاً - عليهما .
- ٦٤ - يَأْتُمُّ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ فِي صَلَاتِهِمْ بِإِمَامِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى الْقَصْرَ وَجِبَ عَلَى مَنْ يَرَى الْإِتِمَامَ الْإِتِمَامَ بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى الْقَصْرَ تَابَعُوهُ .
- وليس كون الإمام يرى القصر يجعل غيره أولى بالإمامة منه ما دام أنه أقرؤهم لكتاب الله ، فإن تساوا في خصال الإمامة قُدِّمَ مَنْ يَرَى الْإِتِمَامَ .

- ٦٥ - إذا اختلف المسلمون وصاروا فريقين ، فريق يرى تحديد الهلال بالرؤية ، وفريق يرى تحديده بالحساب ، فعليهم الرجوع إلى المركز الإسلامي ، فما حكم به فهو الحق إن شاء الله .
- ٦٦ - إذا لم تمكن رؤية الهلال جاز العمل بالحساب إذا كان من حاذق ثقة .
- ٦٧ - ليلة القدر يُعتبر في معرفتها أول بلدٍ ثبتت فيه الرؤية ، فإن لم نقل بهذا القول فالمعتبر رؤية بلاد الحرمين ؛ لأن الله وصف مكة بأنها : أم القرى ، أي : مرجع القرى .
- ٦٨ - إذا دعت الضرورة إلى إخراج زكاة الفطر بالقيمة فلا بأس (كأن لا يكون للبلد قوتٌ معين) .
- ٦٩ - الأصل إخراج زكاة الفطر في نفس البلد ؛ لأنها تابعة للبلد .
- ٧٠ - إذا تبرع مسلمٌ تجارته مُحَرَّمَةٌ فلا بأس بالتصرف في تبرعه ؛ لأنَّ ما حرم لكسبه فهو حرام على الكاسب فقط ، وحلال لمن أخذه بطريق شرعي .
- ٧١ - التائب من المال الحرام له رأس ماله فقط ، وعليه أن يتخلص من الربح ولا يتقرب إلى الله بالصدقة به ؛ لأنَّ الله طيبٌ لا يقبل إلا طيباً .
- ٧٢ - الإيداع في البنوك الربوية محرم .
- وإن كان لدى البنوك خزانات لحفظ الأموال دون تصرفٍ فيها فهذه لاشك في جوازها ، ولو كان الحفظ بأجرة .
- ٧٣ - إذا ألزم المسلم بالإيداع في البنوك الربوية فلا بأس عليه ، لكن ليس له أخذ ما زاد على ماله ؛ لأنه ليس من نماء ماله ، فلا يكون ملكاً له .
- ٧٤ - عقود التأمين مبنية على الغنم أو الغرم ، وكل عقد بُني على ذلك فهو من الميسر المحرم ، فإن ألزم بدفع التأمين فلا بأس عليه ، ولكن لا يجوز له أن يأخذ إلا بقدر ما دفع .
- ٧٥ - الصلاة جائزة في المساجد التي بُنيت من أموالٍ محرمة ؛ لأن المسجد نفسه ليس حراماً ، ثم إنه قد يكون قصدُ صاحبِ المال التخلص من المال الحرام ، فيكون بمنزلة التوبة .
- ٧٦ - إذا بنى النصارى مسجداً للمسلمين فلا بأس بالصلاة فيه إذا لم يكن بقصد الدعاية لدينهم ولم يشتمل على محرم - كالصُور - .
- ٧٧ - إذا تبرع الكافر بمالٍ لمسلم ليحج به فلا بأس ؛ لأن الحج سيقع ممن يصح منه .

٧٨ - إذا كان جميع المصلين ليسوا عرباً فعلى الخطيب أن يخطب فيهم بلغتهم ، وإن كان فيهم عربٌ وغير عرب فإنه يخطب بالعربية أولاً ، فإذا انتهى خطب غيره باللغة الأخرى .
ولا مانع من أن يقوم الخطيبان في وقت واحد .

٧٩ - لا بأس بدخول الكنائس لِتَذْكَرَ نعمة الهداية للإسلام ، أما دخولها للاستهزاء والسخرية فلا يجوز ؛ لأن هذا يُحدث شَرًّا .

٨٠ - المصليات لا تأخذ أحكام المساجد ، والفرق بين المُصَلَّى والمسجد أن المسجد يكون موقوفاً لا يجوز بيعه ولا التصرُّف فيه ، أما المُصَلَّى فبخلاف ذلك ، ولو ظلَّ المُصَلَّى عشر سنين .
٨١ - لا تجوز الصلاة خلف من كانت بدعته مُكفِّرة .

وأما من كانت بدعته غير مُكفِّرة فإن وُجِدَ غيره وَجَبَ الذهاب إليه ولو كان أبعد ، إلا إذا ترتب على ترك الصلاة خلفه مفسدة .

٨٢ - أصحاب البدع غير المُكفِّرة لا بأس بمعاونتهم مالياً .

٨٣ - لا يكون الصليب صليباً إلا إذا اجتمع فيه أمران :

أ - أن نعلم أنه صليب ؛ لأن بعض الأشكال يظنها الناس صُلباناً وهي ليست كذلك .

ب - أن نعلم أنه صُنِعَ لأنه صليب ، لا لكونه نَقَشَ في الثوب - مثلاً - .

٨٤ - مصطلح (الأديان السماوية) لا يجوز إذا كان يُفهم منه أنها باقية ومَرْضِيَّة عند الله .

٨٥ - على من أسلم حديثاً :

أ - أن يحمد الله على نعمة الإسلام .

ب - أن يسأل الله الثبات على هذه النعمة .

ج - أن يصبر ويحتسب ؛ لأن عداوة قومه وأهلِهِ له أمرٌ محتوم .

د - إذا شَعَرَ أنه لا يستطيع التمسك بدينه وَجَبَ عليه فراق قومه .

٨٦ - إذا أسلم الكافر وعنده مال اكتسبه من تجارة محرمة فلا بأس عليه ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا

إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ ، إلا إن كان المال مغصوباً فإنه يجب عليه رَدُّهُ إلى صاحبه .

٨٧ - الغالب على ملابس الكفار النجاسة لأنهم لا يستنجون ولا يستجمرون ، فإن أمكن أن لا تُغسل الملابس في مغاسلهم أو أن يُطلب منهم غسل ملابس المسلم منفردة فهو المطلوب ، وإن لم يمكن وغلب على الظن أن عامل الغسيل يصب عليها الماء عدة مرات بحيث تكون طاهرة فلا بأس .

٨٨ - الدعاء في الصلاة بغير اللغة العربية من الذي لا يُحسنها جائز ؛ لأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها .

٨٩ - الذكر في الصلاة على قسمين :

أ - ما لا يجوز إلا باللغة العربية ، وهو : القرآن .

ب - ما يجوز بالعربية وغير العربية من الذي لا يُحسنها ، وهو : الدعاء .

٩٠ - إذا مات مسلم ، وغسله كفار ، فإن تغسيلهم لا يكفي ؛ لأن تغسيل الميت عبادة وليس تغسيل تنظيف .

٩١ - إذا مات كافر ، فإن كان هناك مصلحة من اتباع جنازته ولم يكن فيها شيء محرم - كالناقوس وإشعال النيران والصلبان - فلا بأس .

٩٢ - لا يجوز دفع الضرائب من الزكاة ؛ لأن للزكاة مصارفها المحددة .

٩٣ - لا ينبغي أن يشارك المسلم الكافر في تجارته ، وإن لم تكن المشاركة محرمة ؛ وذلك لأن الكافر ليس أهلاً للثقة ، ولو كان ثقة من حيث الأمانة فليس ثقة من حيث العمل ، فقد يتعاطى معاملات محرمة في الإسلام والمسلم لا يدري ، ثم إن المشاركة تُوجب بمقتضى العادة الموالاة والمحبة ، وهذا لا يجوز .

٩٤ - لا بأس أن يستأجر المسلم عاملاً كافراً ، وقد عامل النبي ﷺ أهل خيبر حين فتحها بشرط ما يخرج منها من زرع .

٩٥ - لا حرج في تأجير العقارات للكفار بشرط ألا يستأجروه لشيء محرم ، لكن لا ينبغي تأجيرها لهم وفي المسلمين من يرغب في الاستئجار .

٩٦ - إذا وقع المسلم فيما يُوجب الحد فإن عليه أن يستتر ويتوب إلى الله ، فإن أبى وأراد إقامة الحد على نفسه وكان في بلد غير مسلم فليس له ذلك .

٩٧ - إذا حج مسلم ، ثم ارتد ، ثم عاد إلى الإسلام ، فإنَّ حجه الأول كافٍ ؛ لأنَّ حبوط الأعمال مقيَّد بالموت على الكفر ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فِمَتَّ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

٩٨ - إذا اعتدى رجلٌ على آخر فقتله ، وعُوقِبَ بالحَبْس في بلدٍ لا يحكم بشرع الله ، فليس لولي المقتول أن يقتله ، بل عليه أن يصبر ، ولا يجوز له أن يفعل فعلاً يكون فيه فتنة وشر .

٩٩ - مَنْ قَتَلَ كَافِرًا خَطَأً ، وَكَانَ الْكَافِرُ مِنْ قَوْمٍ غَيْرِ حَرَبِيِّينَ ، فَعَلِيهِ كَفَارَةٌ وَدِيَّةٌ لِأَهْلِهِ .

والكفارة هي : عِتْق رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ .

١٠٠ - إِيْقَامَةُ وَلِيْمَةٍ احْتِفَالًا بِمُسْلِمٍ جَدِيدٍ لَا بَأْسَ بِهَا ، بِشَرَطِ أَلَّا تُتَّخَذَ عِيدًا .

مَلَّتْ